

الأوضاع العامة في لبنان
وانعكاساتها على سوريا ١٩١٨-
١٩٤٣

(الأوضاع، لبنان، سوريا)

الدكتور

فهد امسلم زغير

الجامعة المستنصرية كلية التربية

قسم التاريخ

بغداد

١٤٣٤هـ

٢٠١٣م

البحث يتناول موضوع مهم في تاريخ الوطن العربي المعاصر بشكل عام وبلاد الشام (سوريا ، لبنان ، فلسطين) بشكل خاص ، اذ تشير الدراسة الى اوضاع بلاد الشام بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) وما نتج عنها من صراعات دولية اذ تنافس فيها كل من بريطانيا وفرنسا حول المصالح واسرعت الحكومة الفرنسية بتطبيق الاتفاقيات السرية مع بريطانيا حول بلاد الشام ونتج عن ذلك تقسيم بلاد الشام وظهور دويلات ثلاث (سوريا ، فلسطين ، لبنان)، ثم تبعتها الحكومة البريطانية في انشاء امارة شرق الاردن فانعكست سياسة الانتداب الفرنسي سلباً وايجاباً عكس كل من سوريا ولبنان.

المقدمة

لم تكن سوريا منفصلة في يوم من الأيام عن لبنان وعن جميع ولايات بلاد الشام الى ان انتهت الحرب العالمية الأولى، اثر توقيع هدنة (مودروس) عام ١٩١٨، لتبدأ ملامح تقسيم الوطن العربي وتبرز الى سطح الأحداث الاتفاقيات والمعاهدات ولاسيما السرية منها، وفي مقدمتها اتفاقية سايكس- بيكو عام ١٩١٦ ووعدها بلفور عام ١٩١٧، وبقية الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا التي قسمت ممتلكات الدولة العثمانية ومنها بلاد الشام.

بدأت فرنسا بدءاً من عام ١٩٢٠ بتطبيق وتنفيذ الاتفاقيات السرية التي سبق لها أن وقعت أثناء الحرب العظمى، فأعلنت ولادة دولة لبنان الكبير، وفصله عن سوريا، كما أعلنت الدويلات الطائفية في المناطق السورية، وكرست انفصال لبنان عن سوريا عبر إعلان الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ بمثابة كيان مستقل، في الوقت الذي قامت فيه بريطانيا باحتلال فلسطين وشرق الأردن والعراق بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة وجعلت هذه البلدان تحت انتدابها.

وفي المدة الممتدة ما بين الأعوام ١٩٢٠-١٩٤٣، وهي مدة الانتداب الفرنسي على لبنان تركز الاستقلالان اللبناني والسوري، وبدأ البلدان يعتادان على استقلال كل منهما عن الآخر، فتضاربت مصالح سياستيهما في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وظهرت بينهما إشكاليات عديدة عكرت صفو علاقاتهما، الأمر الذي انعكس سلباً على نظاميهما وشعبيهما، لذلك يأتي هذا البحث ليتناول هذا الموضوع الحيوي الذي أسس لاستمرار علاقاتهما السلبية فيما بعد، وهياً الأرضية المناسبة لابتعاد سوريا ولبنان عن بعضها البعض، ولاسيما في المرحلة التي أعقبت عام ١٩٤٣.

اقتضت الضرورة العلمية تقسيم البحث الى مقدمة وثلاثة عناوين أساسية وخاتمة. تطرق العنوان الأول إلى إعلان الحكومة الفيصلية في دمشق وانعكاساتها

في لبنان، في حين تطرق الثاني الى إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ واثره على سوريا، وتناول الثالث قيام الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ وانعكاسه في سوريا. وتضمنت الخاتمة ابرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في البحث.

اعتمد البحث على مجموعة مختلفة ومتنوعة من المصادر والمراجع، يقف في مقدمتها كتاب وليد المعلم المعنون (سوريا ١٩١٨-١٩٥٨) الذي يعطي صورة واضحة لأوضاع سوريا خلال هذه المدة، والكتاب بالأصل أطروحة دكتوراه لوزير الخارجية السورية في عهد بشار الأسد، كما تمت الإفادة من كتاب حسان حلاق الذي تناول تاريخ لبنان المعاصر وكتاب زين نور الدين زين بشأن (الصراع الدولي في الشرق الأوسط)، وكتاب المؤرخ الفلسطيني سليم الزعنون عن (أوضاع سوريا ولبنان في ظل الانتداب الفرنسي) ألا أنه يسلط الضوء على الأوضاع العامة في هذين البلدين العربيين في ظل الانتداب الفرنسي البغيض الذي سعى لتقسيمها تقسيماً طائفيّاً. ولم تكن استفادة البحث من المصادر الأجنبية قليلة، فقد أفادت هذه المصادر البحث بوجهة نظر أجنبية للتطورات السياسية في لبنان وسوريا، على الرغم من أنها تتحاز الى الفرنسيين وتقلل من دورهم كما هو الحال في كتاب المؤرخ البريطاني ستيفن هيمسلي لونكريك، في كتابه **Syria And Lebanon Under French Mandate** فمن الطبيعي لمؤرخ بريطاني أن يحاول إلقاء اللوم على السياسة الفرنسية التي كانت منافسة لبلده في السيطرة على البلدان العربية وفرض الانتداب عليها، لذلك نجده متحاملاً على فرنسا ويعزو سبب قيام الثورات العربية ضدها سواء في سوريا أو لبنان الى سياستها التعسفية هناك.

وختاماً أرجو إن ينال هذا البحث القبول من لدن المعنيين بتاريخ الوطن العربي، ومن الله العون والتوفيق.

الباحث

❖ الأوضاع السورية اللبنانية (١٩١٨-١٩٤٣)

تمهيد:

عاشت بلاد الشام بأقطارها كافة جغرافية واحدة تربطها روابط مشتركة سواءً كانت اجتماعية أو سياسية أو ثقافية أو اقتصادية. وكانت بلاد الشام تحت سيطرة الحكم العثماني الذي دام أكثر من أربعمئة عام امتدت من عام ١٥١٦ حتى عام ١٩١٨، وتخللتها في القرن قبل الأخير من رحيله نشوء تيارات قومية فرضت مشكلاتها على واقع المنطقة.

كانت الولايات الشامية مترابطة بعضها ببعض الآخر، وهي سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الأردن، وكانت متداخلة فيما بينها سياسياً وجغرافياً واقتصادياً وعسكرياً وإدارياً واجتماعياً وكانت تتبع لوال عثماني. وما كاد ناقوس الحرب العالمية الأولى يدق في عام ١٩١٤ حتى تحركت الأطماع الفرنسية والبريطانية لاقتسام تركة الدولة العثمانية، فدارت محادثات سرية في ربيع عام ١٩١٥ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في بطرسبرغ، انتهت عام ١٩١٦ بالتوقيع على معاهدة بطرسبرغ^(١)، التي حددت مناطق نفوذ الدول الأوربية الثلاث في تركة الدولة العثمانية. وعملاً بذلك تقرر وبناءً على المادة الرابعة تعيين فرنسا لجورج بيكو احد قناصلها السابقين في بيروت وبريطانيا السير مارك سايكس المختص بالشؤون العربية لعقد هذا الاتفاق، فاجتمعا بالقاهرة وتفاوضا طويلاً تحت إشراف قنصل روسيا بموجب معاهدة بطرسبرغ، وتم التوقيع في ٩ أيار عام ١٩١٦ على اتفاق سايكس- بيكو الذي يعد الأساس الذي قامت عليه سياسة البلدين في الأقطار العربية بعد أن تضع الحرب العالمية الأولى أوزارها^(٢).

اولاً: إعلان الحكومة العربية (الفيصلية) في دمشق وانعكاساتها في لبنان:

شرع في أيلول ١٩١٨، جيش الشمال العربي بقيادة الأمير فيصل بن الحسين في مواجهة المراكز العثمانية في شرقي الأردن وبقية المناطق العربية، فأجلوهم عنها، وظلوا يطاردونهم حتى وصلوا الى كيليكية التي تقع شمال غرب سوريه، فأسرعت الحكومة العثمانية الى طلب الهدنة التي تمت في ٣٠ تشرين الاول ١٩١٨،

والتي قضت بجلاء جنودها عن جميع البلدان العربية، بما في ذلك ما بقي لهم من جنود في اليمن والحجاز. في الوقت الذي كانت فيه الأوضاع في بلاد العرب بعد الهدنة موزعة على النحو الآتي^(٣):-

فلسطين : احتلال عسكري بريطاني، وحكومة عسكرية بريطانية.

العراق: احتلال عسكري بريطاني، وحكومة عسكرية بريطانية.

سوريا الداخلية: حكومة عربية برئاسة الأمير فيصل بن الحسين يمتد نفوذها من شمال الحجاز حتى كيليكية الواقعة شمال غرب سورية.

سورية الساحلية: احتلال عسكري فرنسي وحكومة عسكرية فرنسية.

كيليكية: احتلال عسكري فرنسي وحكومة تركية.

بالمقابل كان الأمير سعيد الجزائري، رئيس الحكومة العربية الفيصلية في دمشق، قد أرسل نيابة عن الأمير فيصل برقيتين من دمشق الى عمر بك الداعوق رئيس بلدية بيروت في ٢٨ أيلول ١٩١٨ بتسلم مهام الحكومة العربية في دمشق وإعلانها في بيروت، والأخرى أرسلت الى البطريرك الماروني الياس الحويك طالباً منه تأسيس الحكومة العربية في جبل لبنان، غير إن البطريرك تريث ولم يذعن للأمر^(٤). كما أرسلت برقيات عدة بهذا المعنى ومن بينها برقية الى حبيب باشا السعد كبير المواردنة آنذاك، تضمنت تحريك القيادات الإسلامية قبل المسيحية على إنهاء الحكم العثماني لاعتقادهم إن التحرك ضد الأتراك العثمانيين قائم على أساس قومي عربي، ويهدف إلى الاستقلال والحرية. فتوجهت بعض القيادات والزعامات البيروتية لمقابلة إسماعيل حقي بك آخر وال عثماني في بيروت، وكان في مقدمة تلك الزعامات: احمد مختار بيهم، سليم علي سلام، ألفرد سرسق، عمر بيهم... وغيرهم وطلبوا منه ضرورة ترك ولاية بيروت مع بقية الجند العثمانيين لأهلها وبالفعل ترك إسماعيل حقي بك في العشرين من أيلول ١٩١٨ بيروت ليغادرها لتونس، ولتقوم فيها الحكومة العربية الأولى التي كان مركزها في بيروت برئاسة عمر الداعوق في الأول من تشرين الأول ١٩١٨، وكانت أول حكومة غير طائفية، وأعضاؤها

المسؤولون هم سليم علي سلام، رامز سركيس، احمد مختار بيهم، سليم الطيارة، جان فريج، محمد الفاخوري، يوسف عودة، عارف دياب، نسيم مطر، صلاح عثمان بيهم، محمد سلام، ميخائيل طراد وسواهم، وفي ٦ تشرين الاول ١٩١٨ قررت الحكومة العربية في بيروت رفع العلم العربي على دار بلدية بيروت^(٥). واقيم حفل رسمي بهذه المناسبة كان من خطباء هذا الحفل الشيخ مصطفى الغلاييني والأب يوسف اسطفان والسيدة فاطمة الحمصاني. واشترك المسلمون والمسيحيون معاً بتأييد الحكم العربي، الى ان بدأت القوى الطائفية والفرنسية بإحداث الشقاق وبذر الخلاف بين الفئتين، وفي اليوم نفسه استقبل وجهاء بيروت اللواء شكري باشا الأيوبي مبعوثاً من الأمير فيصل ليكون حاكماً عاماً على بيروت ولبنان، وكان خطيب الحفل الأب يوسف اسطفان الذي ألقى كلمة أشاد فيها بحكم العرب وعدلهم، وأطلق عليهم اسم (اعدل الفاتحين)، وبسبب هذا الموقف الماروني الوطني، أطلق شكري الأيوبي على الأب اسطفان لقب (خطيب العرب)^(٦).

ونظراً لرفض البطريرك الماروني الياس الحويك تأليف الحكومة العربية في جبل لبنان، ونظراً لأن حبيب باشا السعد كان الزعيم الماروني السياسي البارز الاول بين قومه، فقد عهد إليه الإعلان عن تكوين الحكومة العربية في جبل لبنان، اذ حرص الأمير فيصل والمسلمون في لبنان على أن توكل مهمة تكوين الحكومة الى الموارد أنفسهم، ذلك لأن المسلمين لم يحاولوا استغلال انتصار الثورة العربية الكبرى ودخول الجيوش العربية الى دمشق، بإعطاء تلك المهمة الى مسلمين فقط.

يسلط لنا احد المؤرخين الضوء على السياسة التي اتبعها الأمير فيصل بن الشريف حسين ولورنس (Laurence) الضابط البريطاني، الذي اشتهر بدوره في مساعدة لقوات العربية خلال الثورة العربية ١٩١٦ ضد العثمانيين، ولاسيما على سياسة الأمير فيصل في لبنان واصفاً إياها بأنها كانت سياسة قصيرة النظر، والى انه أخطأ خطأ نفسياً وسياسياً بان يكلف شكري الأيوبي لتشكل (حكومة عربية هاشمية) في جبل لبنان باسم ملك الحجاز^(٧)، في حين يذكر ساطع الحصري أن السوريين رحبوا بمجيء القوات العربية الى دمشق، كما أن المدن اللبنانية اشتركت في هذا الترحيب والتأييد، ورفعت الرايات العربية على الدوائر الحكومية، مع العلم انه

لم يكن في لبنان من القوات العربية سوى ضابطين مع عدد قليل من الجنود أرسلوا لتنظيم الوضع فيه^(٨)، بالمقابل كانت فرنسا وبريطانيا، اتفقتا على ضرب الحكومة العربية في بيروت. وبالفعل بعد أيام من ولادتها، انزل الفرنسيون العلم العربي عن مناطق بيروت، وبدأوا يدسون بين اللبنانيين وينشرون الإشاعات الطائفية لاستمالة المسيحيين، بقولهم "ان جيش الثورة العربية هو جيش حجازي بدوي، وان الحكومة العربية هي حكومة دينية رجعية، وانها سترجع في كل شيء الى الشريعة الإسلامية وستقضي على حقوق المسيحيين من وزراء ومسؤولين". ويستطرد ساطع الحصري قائلاً إن دعاية الفرنسيين رغم عدم صحتها فقد وجدت الأذان الصاغية بين الجهلة والمتعصبين^(٩)، مما يؤكد أن الاتجاهات الطائفية كانت متجذرة بين اللبنانيين منذ العهد العثماني على الأقل.

ونظراً للممارسات الفرنسية الطائفية بدأ المسلمون والمسيحيون الوجديون يتخوفون من هذه السياسة الجديدة القائمة على الطائفية والمذهبية، واستمرت الصراعات بين اللبنانيين الذين انقسموا الى فريقين أساسيين:

الفريق الاول: وهو الفريق الإسلامي وتمثل بسكان الساحل والاقضية الأربعة (بيروت، صيدا، صور، طرابلس، مرجعيون، راشيا، حاصبيا، والمعلقة، والبقاع). وكان مطلبهم الأساسي الاستقلال التام عن أي حكم أجنبي والارتباط مع الأمير فيصل، وبمعنى آخر الاستمرار في صيغة الوحدة السورية.

الفريق الثاني: المسيحي وشمل سكان جبل لبنان وكان مطلبهم الاستقلال تحت تأييد الحماية الأجنبية، ولاسيما فرنسا، لضمان انفصال لبنان عن سوريا، ومن ثم إقامة دولة مستقلة عن سوريا لها طابع طائفي^(١٠).

ومع ذلك يمكن القول انه على الرغم من قصر عمر الحكومة العربية في بيروت التي استمرت من (١ تشرين الاول - ١١ تشرين الأول ١٩١٨)، فقد تبين منها مدى التعاون الوطني الإسلامي - المسيحي، دون تمييز أو استغلال أو استقواء. عاش جبل لبنان خلال هذه الحقبة مع ساحله في ظل حكم عربي متحرر حصل على موافقة غالبية أهله وقبولهم به على حد قول الرئيس صائب سلام^(١١).

لم يكن ممكناً للحكومة العربية في دمشق إن تستمر طويلاً فقد قرر الفرنسيون إسقاطها واحتلال سوريا ولبنان وإقامة إدارة فرنسية فيها، تطبيقاً لقرار الانتداب عليهما، وبالفعل سقطت الحكومة العربية في الحادي عشر من تشرين الأول ١٩١٨، وثم عزل لبنان عن سوريا. وقد اعتمدت السلطة الفرنسية في إدارة المنطقة الغربية في لبنان على النصارى ولاسيما الموارنة منهم، وأكثر من توظيفهم، فأعرضوا عن المسلمين وأذوهم وجاروا عليهم بالقول والفعل. واستمرت المشاورات الفرنسية-المارونية بمناسبة قرب انعقاد مؤتمر السلام في فرساي بباريس، لذلك قامت فرنسا والسلطات الفرنسية في لبنان بالإيعاز إلى مجلس الإدارة باستصدار مذكرة في الأول من كانون الأول ١٩١٨ فوض بموجبها داود عمون ليكون رئيساً لوفد مجلس الإدارة الذي ضم أيضاً: إميل اده، نجيب عبد الملك، عبد الحليم الحجاز^(١٢).

استقبل أعضاء مؤتمر فرساي الذي بدأ جلساته أوائل كانون الثاني ١٩١٩، وفد إدارة جبل لبنان برئاسة داود عمون وقدم مطالبه على النحو الآتي^(١٣):-

١- توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً.

٢- تأييد استقلال لبنان بإدارة شؤونه الإدارية والقضائية.

٣- إنشاء مجلس نيابي مؤلف على مبدأ التمثيل النسبي حفظاً لحقوق الأقلية على إن ينتخب من قبل الشعب.

٤- طلب مساعدة فرنسا لتحقيق ذلك، ومعاونتها الإدارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف.

رفض سكان الساحل من المسلمين والمسيحيين الوجوديين مطالب مذكرة مجلس الإدارة، وعدوا أنفسهم جزءاً من سوريا الكبرى، وان الأمير فيصل هو ممثلهم إلى مؤتمر الصلح، وبالفعل وصل الأمير فيصل من دمشق إلى بيروت بصحبة مستشاره البريطاني لورنس، واجتمع على الفور برئيس الحكومة العربية السابق عمر الداوق وسليم سلام واحمد مختار بينهم والياس إبراهيم سرسق^(١٤)، وفي بيروت تم استقبال الأمير فيصل كأبي زعيم مقبول، وكان له فيها "استقبال فاق استقبال الدمشقيين رونقاً وبهاء"^(١٥).

وبقي فيصل في بيروت لعدة أيام وأبحر منها في ٢٢ تشرين الثاني ١٩١٨ الى فلسطين. وفي الاول من كانون الثاني ١٩١٩. قدم فيصل مذكرة الى مؤتمر الصلح أشار فيها الى مطالب العرب الاستقلالية ورفضهم السيطرة الأجنبية، وان اللغة العربية تجمع العرب من الإسكندرية الى إيران وجنوباً الى المحيط الهندي. لكن هذه المطالب، ونتيجة للإطماع الفرنسية في البلاد السورية فان رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو (Clemenceau) لم يتجاوب معها ورفض مذكرة الأمير فيصل بسبب تناقضها مع أهداف فرنسا ومع مطالب مجلس إدارة جبل لبنان. وفي شباط ١٩١٩، اجتمع كبار أعضاء مؤتمر الصلح وهم الرئيس الأمريكي ودرويلسون، ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا، بأعضاء وفد اللجنة السورية المركزية برئاسة شكري غانم الذي طالب بالدعم الفرنسي والدعم الأجنبي للبنان مخاطباً الحاضرين "إن فرنسا هي الدولة الوحيدة المؤهلة لانجاز ما نصبوا إليه، إنها ستكون المرشدة التي تتكلم لغة نفهمها والتي ستوحدنا في مصيرنا المشترك"^(١٦).

وفي ضوء هذه الانقسامات ما بين مؤيد للوحدة السورية وما بين رافض لها، صرح كليمنصو انه لا بد من إيجاد تفاهم بين الدول الكبرى بشأن المشكلات المطروحة، هذا فضلاً عن عقد اجتماع في آذار ١٩١٩ بين كليمنصو ولويد جورج الذي اظهر التباين بين مصالح بلديهما بشأن مستقبل لبنان وسوريا^(١٧)، فقد أصرّ الفرنسيون على الحصول على سوريا بأكملها بينما رأى البريطانيون أن باستطاعة فرنسا السيطرة على لبنان ، لكن يجب بالمقابل أن يكون هناك فاصل في الحد الشمالي ليتسنى للبريطانيين الحصول على منفذ الى البحر بعيداً عن السيطرة الفرنسية.

استاء كليمنصو من ازدواجية مواقف الحكومة البريطانية التي أظهرت حيناً تأييدها للمطالب الفرنسية في الشرق، وتأييدها حيناً آخر لمطالب الأمير فيصل وللمطالب العربية، وكان ذلك من جملة الأسباب التي دعت كليمنصو الى رفض مقابلة فيصل في بداية حضوره لمؤتمر الصلح^(١٨). وكان كليمنصو يعد مشاركة

الأمير فيصل في مؤتمر فرساي ليس إلا مناورة بريطانية هدفها تقليص النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان^(١٩).

استطاعت فرنسا استغلال بعض أطراف الأزمة اللبنانية، ولاسيما القوى المسيحية ومنها وفد مجلس إدارة جبل لبنان، الذي طالب بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية لصالحها، فأخذت فرنسا من تلك المواقف تبريرات لتكريس وجودها في بلاد الشام عامة، ولبنان خاصة، بحجة حماية المسيحيين من الأطماع الفيصلية. في تلك الأثناء كان الأمير فيصل ما يزال يلاحق القضية السورية بشكل عام الى أن وفق في عقد لقاء مع كليمنصو في ١٦ نيسان ١٩١٩. ويذكر خالد العظم (رئيس وزراء سوريا فيما بعد)، أن لقاء (فيصل - كليمنصو) أدى الى اتفاق بينهما، اعترفت فرنسا بمقتضاه بوحدة الأراضي السورية واتحاد جميع السوريين " ليحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفتهم امة مستقلة"^(٢٠) مقابل اعتراف فيصل بحاجة السوريين الى مساعدة ومشاورة فرنسا لتنظيم جميع الإدارات السورية، وأن تمثل فرنسا البلاد السورية في الخارج، فضلاً عن ذلك فان الأمير فيصل يعترف باستقلال لبنان تحت الوصاية الفرنسية، وبالحدود التي سيعلمها له مؤتمر السلم^(٢١).

ويشير المؤرخ محمد جميل بيهم الى وفد مجلس إدارة لبنان كان يلقي الحفاوة في باريس، وذلك لأن مطالبه تتوافق مع مطالب فرنسا، ولكن ما إن تم الاتفاق بين فيصل و كليمنصو حتى بادر المسؤولون الفرنسيون الى إقناع أعضاء الوفد بوجود الانضمام الى دمشق والقبول بالأمر الواقع، والحقيقة إن الأمير فيصل لم ينل ما تم الاتفاق عليه مع فرنسا، لان فرنسا لم يكن يهمها سوى تكريس وجودها في المنطقة^(٢٢)، فإذا تمت الوحدة السورية تحت حكم الأمير فيصل ، فان ذلك لن يضرها ، طالما إن فيصل اعترف مقابل ذلك بالوجود الفرنسي في سوريا ولبنان، وكأنه أصبح ملكاً عربياً بتاج فرنسي. وبالفعل ما إن وصل فيصل الى دمشق وانتشر مضمون الاتفاق حتى تأكد من فشل تنفيذه، لأنه قوبل بمعارضة شديدة من قبل السوريين، اذ تعرض فيصل للضغوط من الأطراف التي يقول عنها زين نور الدين زين بأنها كانت متطرفة^(٢٣)، وكاد السوريون يثورون عليه بسبب ذلك الاتفاق حتى اضطره للتراجع عن تأليف مجموعات ومدتها بالسلاح للتحرش بالفرنسيين فانقطع

الأمل بإبقائه على عرش سورية على حد قول خالد العظم^(٢٤). ويمكن القول، إن تراجع فيصل عن اتفاقه مع كليمنصو، بل وقيادته الحملة السياسية المعارضة للوجود الفرنسي، جعلته يستفيد من شعبيته في الأوساط السورية واللبنانية الوندوية. كما إن الأمير فيصل كان واعياً للمسألة اللبنانية ووعياً تاماً، ولاسيما لمواقف المسيحيين منهم الراضين للوحدة السورية، فأكد لهم بأنه ليس من أهدافه إقامة الوحدة بالقوة أو بالرغم عن إرادة اللبنانيين، بل انه لم يمانع من إيجاد لبنان كبير مستقل داخلياً وإدارياً، مع ارتباطه بالوحدة السورية على أساس اللامركزية. لكن مثل هذه الدعوة لم تلق اذناً صاغية، لدى سكان جبل لبنان، غير انه عندما عقد المؤتمر السوري العام الاول في الاول من حزيران عام ١٩١٩ في دمشق تبين أن الذين حضروا جلسة الافتتاح ٦٩ مندوباً من اصل ٨٥ من بينهم عدد من المندوبين المسيحيين يفوق في نسبة التمثيل عدد السكان المسيحيين في البلاد السورية^(٢٥).

ونظراً لعدم توصل مؤتمر فرساي إلى نتيجة حاسمة بشأن مصير البلاد السورية، فقد اقترح الأمير فيصل على بلس (Bliss) رئيس الجامعة الأمريكية في بيروت يوم كان في مؤتمر باريس لارسال لجنة تحقيق دولية لتقصي الحقائق في البلاد السورية، ووافق المؤتمر على هذا الاقتراح. فقد وافقت في البدء كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا التي سرعان ما رفضت فيما بعد الاشتراك في اللجنة، اذ كان من المقرر إن تتقصى اللجنة الحقائق في كل من سوريا وفلسطين والعراق، وبعد تملص بريطانيا وفرنسا قرر الرئيس ويلسون تشكيل لجنة أمريكية مؤلفة من شخصين هما هنري كنج (H.King) وتشارلز كراين (Ch.Crane)^(٢٦). وعرفت باسم لجنة (كنج - كراين) (King - Crane). وصلت اللجنة الى فلسطين في ١٠ حزيران ١٩١٩. ثم انطلقت الى دمشق حيث أجرت مقابلات عديدة مع الزعماء ورئيس المؤتمر السوري العام هاشم الاتاسي وتلقت مطالب عدة^(٢٧):-

١- الاستقلال التام لسورية الطبيعية على أن تكون سورية دولة ملكية دستورية على قاعدة اللامركزية ملكها الأمير فيصل.

٢- رفض انتداب فرنسا على البلاد .

٣- رفض إنشاء وطن قومي صهيوني في فلسطين^(٢٨).

وعلى الرغم من إن هذه المطالب كانت تعبر عن موقف اللبنانيين الوجوديين من خلال مشاركتهم المؤتمر السوري عام ١٩١٩، غير أنهم قدموا مذكرة منفصلة تؤكد على رفض الانتداب ، والمطالبة بالوحدة السورية. وبعد زيارتها دمشق، زارت اللجنة بيروت وطرابلس وصيدا وصور وبكري وقابلت الزعامات الإسلامية والمسيحية وممثلات عن المرأة اللبنانية وفي مقدمتها السيدة ابتهاج قدورة. وبصورة عامة انقسم اللبنانيون الى ثلاث فئات:

الفئة الأولى: نادى بالاستقلال تحت الحماية الفرنسية.

الفئة الثانية : نادى بالاستقلال مع الارتباط بالحكم الفيصلي في دمشق.

الفئة الثالثة: نادى بالاستقلال بمساعدة وحماية أمريكية.

من الملاحظ إن اللجنة وتقريرها لم يعمل به بسبب عودة الولايات المتحدة الأمريكية الى سياسة العزلة، وبسبب انفراد فرنسا وبريطانيا بشؤون المشرق العربي، وفي الوقت الذي كان الأمير فيصل يسعى لاستقلال البلاد السورية، كانت بعض القوى اللبنانية تسعى بدورها لاستقلال لبنان، ولكن تحت الحماية الفرنسية. لذا وصل البطريرك الماروني الياس الحويك على رأس وفد من الأعيان والكهنة^(٢٩) الى باريس في ٢٥ تشرين الاول ١٩١٩ وطالب باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي. وتجاوب كليمنصو مع رغبة البطريرك، ومن هنا بدأت المساعي لعقد المؤتمر السوري في العام الثاني. وبالفعل عقد المؤتمر في ٧ آذار ١٩٢٠ وضم ٨٥ مندوباً من البلاد السورية كافة وهي (سوريا، لبنان، فلسطين) وقرر المجتمعون استقلال سوريا وفلسطين وحفظ حقوق الأقليات ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود. وفي ٩ آذار ١٩٢٠ تم اختيار فيصل ملكاً دستورياً على سوريا فانتهت بذلك الحكومات الاحتلالية العسكرية، وتشكلت الحكومة العربية الأولى برئاسة رضا الركابي في دمشق، التي اشتركت فيها عناصر من مختلف البلاد السورية^(٣٠).

بدأت القوى المارونية بإحباط قرارات المؤتمر السوري العام، وأرسلت رسالة الى فرنسا تضمنت احتجاجاً على أن يكون فيصل ملكاً على لبنان، وجاء الرد بأن فرنسا متمسكة بما قطعتة على نفسها في السابق من وعود للبنان، وقدم المطران الماروني انطوين عريضة بالاحتجاج على قرار المؤتمر السوري العام وطالب فرنسا بتقديم يد العون للبنان^(٣١)، وفي خضم هذه الأحداث في دمشق وبيروت وباريس ، بدأت المراسلات بين الحكومة الفيصلية وبريطانيا^(٣٢)، اذ أوفد رئيس وزراء الحكومة الفيصلية رضا الركابي الى الحكومة البريطانية مؤكداً طلب الأمير فيصل المحافظة على استقلال البلاد السورية والتعاون مع الحكومة البريطانية والالتقاء بمسؤوليها، وذلك لبحث مستقبل البلاد السورية والعلاقات مع بريطانيا، غير أن الأخيرة لم تكن قادرة على السير قدماً لتحقيق أمانى الملك فيصل، ولاسيما إن فرنسا كانت بالمرصاد لها في مؤتمر الصلح. وعد الجنرال غورو (Gourau) بان الملك فيصل وحكومته، ينويان القيام بعمل عدائي للحصول على شروطه المتضمنة استقلال العرب في سوريا والعراق والتخلي عن المشروعات الصهيونية في فلسطين، ودراسة وثيقة لمسألة الوحدة السورية^(٣٣).

ونظراً لعدم التوافق بين المصالح العربية والمصالح العربية من جهة والمصالح - البريطانية، من جهة أخرى، وبسبب الخلافات بين اللبنانيين أنفسهم بشأن مصير لبنان، فقد ساءت الأوضاع الداخلية في لبنان، وبدأت الأمور تتحول من المجال السياسي الى المجال العسكري، اذ بدأت القوات الفرنسية فيما بعد بمعالجة الأمور مع الحكومة الفيصلية معالجة عسكرية. ونظراً للتطورات السياسية المتلاحقة في البلاد العربية، ولاسيما بعد قرارات المؤتمر السوري العام الثاني في ٧ آذار ١٩٢٠. وبناءً على رغبة فرنسا وبريطانيا، عقد المجلس الأعلى لدول الحلفاء اجتماعاً في (سان ريمو) (San- Remo) بايطاليا في ٥ أيار ١٩٢٠، واتخذت قرارات بفرض فرنسا انتدابها على سوريا ولبنان، ووضع فلسطين والعراق تحت الانتداب البريطاني، وكان تبرير الحلفاء هو إن هذه البلاد ما تزال غير مؤهلة للاستقلال التام، وانه لا بد من وضعها تحت الانتداب لكي تتعود على ممارسة الحكم الذاتي^(٣٤). وما إن وصلت أنباء مقررات مؤتمر سان ريمو الى البلاد السورية، حتى

ثار سكان سوريا ولبنان وفلسطين والعراق. وأيد الوجدويون من السواحل اللبنانية هذه الثورة. ويذكر جورج انطونيوس، انه عندما انتهى مؤتمر سان ريمو، أخذت العلاقات بين الفرنسيين والعرب تزداد سوءاً، اذ أعطى هذا الانتداب يداً طليقة لفرنسا لكي تفرض إرادتها على الملك فيصل، أما العرب فقد اخذوا يضغطون على الأمير فيصل لإعلان الحرب على الفرنسيين^(٣٥)، بينما رفض الأمير فيصل إعلان الحرب عليهم. في تلك الأثناء كان غورو يستعد للزحف نحو دمشق، وقام بإرسال إنذار^(٣٦) الى الملك فيصل في ١٤ تموز ١٩٢٠ تضمن شروطاً عدة تتعلق بفرض الانتداب، وقبوله دون شروط أو قيد وإلغاء التجنيد الإجباري، تحت ما يعرف باسم (إنذار غورو) المشهور^(٣٧). ورغم رفض الملك فيصل هذا الإنذار، تم قبوله فيما بعد، ففي ٢١ تموز ١٩٢١ أرسل الأمير فيصل برقية الى دول الحلفاء عبر القنصل الايطالي، تضمنت قبوله لإنذار الجنرال غورو، وحمل الحكومة الفرنسية مسؤولية عدوانها على سوريا، غير انه لم يتلق أي جواب على برقيته، بينما كانت القوات الفرنسية تواصل تحركها باتجاه دمشق^(٣٨)، وبالفعل صمم الجنرال غورو على الزحف لمهاجمة سوريا سواءً قبل فيصل الإنذار أم لم يقبله. وتم زحف القوات الفرنسية نحو دمشق، وجرت معركة في منطقة ميسلون عرفت باسمها^(٣٩) في ٢٤ تموز ١٩٢٠. أسفرت عن انتصار الفرنسيين واستشهاد القائد يوسف العظمة وزير الحربية^(٤٠)، وما لبثت أن احتلت القوات الفرنسية سوريا، مطالبة الملك فيصل بمغادرة البلاد مع عائلته، فسافر الملك فيصل الى فلسطين ثم ايطاليا، ولم يعد الى المنطقة إلا في ٢٣ آب ١٩٢١، ملكاً على العراق بمساعدة بريطانيا.

ثانياً: إعلان دولة لبنان الكبير ١٩٢٠ وأثرها على سوريا^(٤١):

كان من الطبيعي بعد معركة ميسلون وإنهاء الحكم الفيصلي في دمشق أن يتأثر لبنان بشكل أساسي بذلك، ولاسيما إن لبنان وسوريا خضعتا خضوعاً تاماً للحكم الفرنسي، فأصدر غورو القرار رقم (٣١٨) القاضي بضم المدن التالية الى جبل لبنان، وهي ولاية بيروت القديمة التي كانت تتألف من أقضية صيدا وصور ومرجعيون وبيروت وطرابلس وبعض سكان ولاية الشام في أقضيتها الأربعة حاصبيا

وراشيا وبعلبك والمعلقة (البقاع). وفي الاول من أيلول ١٩٢٠ دعا الجنرال غورو بعض السياسيين والأعيان وممثلي الطوائف، ولاسيما بطريك الموارنة إلياس الحويك ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا، الى احتفال أقامه في قصر الصنوبر في بيروت، وحرص غورو على حضور المفتي والبطريك للإشارة الى أن المسلمين والمسيحيين على السواء موافقون على صيغة لبنان الكبير في ظل السيطرة الفرنسية، وموافقون على فصل لبنان عن سوريا. والقي الجنرال غورو خطاباً أعلن فيه عن ولادة لبنان الكبير^(٤٢). (L Etat Du Grand Liban) الحقيقة إن الإعلان عن دولة لبنان الكبير أثار انقسامات بين اللبنانيين، ما بين مؤيد ومعارض له، اذ يقول الرئيس صائب سلام إن النصارى من سكان الجبل اللبناني تمسكوا وأيدوا الإعلان، وتمسكوا ببقاء الانتداب الفرنسي وبقاء جيوشه للحفاظ على الكيان والمحافظة على وجودهم، فيما أنكر المسلمون صيغة لبنان الكبير وطالبوا بالعودة الى الوحدة السورية^(٤٣). عد وليد فارس إعلان دولة لبنان الكبير أنه أعطى الضوء الأخضر لتفجير اكبر مشكلات القرن العشرين إلا وهي القضية اللبنانية لا شيء، لكون غورو جمع داخل حدود واحدة مجموعتين قوميتين تصارعتا على مدى الأجيال منذ ثلاثة عشر قرناً بشكل مباشر أو من خلال مشاركتهم مع قوى متصارعة متناقضة أخرى، ورأى إن هذا الصراع تمثل في صراع القومية العربية الإسلامية ضد القومية اللبنانية المسيحية^(٤٤).

أما جورج انطونيوس فقد أكد بدوره أن المسيحيين أصبحوا أقلية وان الكيان إنما هو كيان مفتعل، ثم أدان فرنسا لإعلانها دوله لبنان الكبير. وأكد انطونيوس أن الفرنسيين يستحقون الإدانة لأنهم اقترفوا عملاً شنيعاً باغفالهم للقيم الأخلاقية ووضعهم دولة طائفية صاحبها إتباع سياسة النظر^(٤٥). ومما ينبغي التشديد عليه، إن القوى المارونية والمسيحية لم تكن كلها تتاصر الانتداب الفرنسي. وتؤكد ذلك الرسالة التي أرسلها سليمان كنعان الماروني العضو في مجلس إدارة جبل لبنان

السابق من لندن الى اللورد كرزون (Curzon) وزير الخارجية البريطاني في ١٧ شباط ١٩٢٢، التي ذكر فيها أن مستقبل لبنان بيد بريطانيا وانه من الخطأ والضرر للبنان وبريطانيا أن يترك الشعب اللبناني تحت السيطرة الفرنسية^(٤٦). وعلى صعيد آخر عينت فرنسا الجنرال ويغان (Wegand) (١٩٢٣-١٩٢٤) خلفاً للجنرال غورو، ووصل الى بيروت وسط موجة من الاضطرابات والفوضى، وأول ما واجهه مذكرات احتجاج عن أسباب الاحتلال الاقتصادي ومطالبة بتوحيد برامج التعليم باللغة العربية ووضع دستور للبلاد^(٤٧)، واستمرت موجة الفوضى والاضطرابات تعم البلاد حتى في عهد الجنرال ساراي (Sarraïl) (١٩٢٤-١٩٢٥). وبدون أدنا شك فان إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ اثر على الأوضاع السورية ، ومهد لفرنسا أن تعلن الدويلات السورية والقضاء على الوحدة السورية.

ثالثاً: إعلان الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ وانعكاسه على سوريا:

في الثاني من كانون الأول عام ١٩٢٥ وصل مفوض فرنسي جديد هو المفوض هنري دي جوفنيل (H. De. Jouvenel) وكانت انقسامات اللبنانيين مستمرة بشأن موقفهم من الفرنسيين، فحاول دي جوفنيل استرضاء اللبنانيين بدعوة المجلس النيابي الى وضع دستور للبلاد، ومنح اللبنانيين حق اختيار حاكم لهم من الشعب. غير إن المسلمين ظلوا متمسكين بتحقيق الوحدة السورية، لذا رفضوا الإسهام في وضع دستور مستقل عن الدستور السوري. كما أعلنت بعض الزعامات والشخصيات الإسلامية رفضها للانفصال عن سوريا، حيث أعلن عمر بك الداعوق من بيروت في المجلس النيابي احتجاجه بصراحة على استمرار فصل لبنان عن سوريا^(٤٨)، في الوقت الذي رفضت فيه القوى المارونية الاتجاهات الوحدوية^(٤٩). اذ عبر بعضهم عن سعادته لاستعادة لبنان الكبير حدوده واستقلاله، وتلقى رئيس الوفد المطران عبد الله خوري عدداً من الرسائل والبرقيات التي تشي على جهوده ونشاطه

ووطنيته ونجاحه في استعادة الحقوق وتحقيق الأمانى التاريخية للبنان وشعبه، ومنها رسالة وردت من معهد القديس يوسف في مدينة بوردو جاء فيها " كم تراني مسروراً للفرحة الكبرى التي تغمركم من جراء تلك النتيجة والسعادة التي تزفها الى بطيركم القديس والى أساقفتكم الأجلاء فكل أمانكم استجيبت وكل تصوراتكم تحققت بلبنان الكبير المستعيد حدوده والمتنعم باستقلاله" (٥٠).

عقد أعيان الطائفة الإسلامية في السابع من كانون الثاني عام ١٩٢٦ اجتماعاً في جمعية دار المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت وأصدروا إثره قراراً جاء فيه: "قررنا بالإجماع رفضه الاشتراك بسن هذا الدستور عملاً برغائب عموم المسلمين المجمعين على الرفض، لأنه لا يتفق مع مصلحة البلاد... وهي تؤيد طلب الالتحاق بالاتحاد السوري على قاعدة اللامركزية..." (٥١). لقد حاول المفوض السامي الفرنسي دي جوفنيل إشراك جميع الطوائف اللبنانية في صياغة الدستور اللبناني لإعطائه الشرعية، غير أن القوى الإسلامية استمرت متمسكة ومطالبة بتحقيق الوحدة السورية رافضة المشاركة في صياغة الدستور (٥٢). ومهما يكن من أمر، فقد أقر الدستور في المجلس النيابي في الثالث والعشرين من آذار ١٩٢٦، كرس وجود الانتداب الفرنسي واتخذ العلم الفرنسي علماً للبنان، وشدد على حدود لبنان الكبير، كما جعل اللغة الفرنسية لغة رسمية للجمهورية اللبنانية الى جانب العربية، واعترف بالطائفية وكرسها (٥٣).

لم ينص الدستور اللبناني مطلقاً على طائفة رئيس الجمهورية اللبنانية أو مذهبه، غير إن فرنسا حرصت على تولية مسيحي غير ماروني لرئاسة الجمهورية للمرحلة الأولى. على الرغم من رغبة داود عمون الذي كان يفضل إن يكون أول رئيس للجمهورية اللبنانية بسبب تعذر اتفاق الطوائف اللبنانية على اختيار رئيس منها (٥٤).

وفي ٢٦ أيار ١٩٢٦ اختارت فرنسا شارل دباس الارثوذكسي ليكون أول رئيس للجمهورية، ولم يكن مارونياً، (واختارته لثلاث سنوات ثم جددت له فيما بعد الى عام ١٩٣٢). وبانتخاب شارل دباس لرئاسة الجمهورية اللبنانية ولدت أول جمهورية عربية في التاريخ الحديث^(٥٥)، واعترض البطريرك الماروني الذي عدّ إن الرئاسة يجب إن تكون للموارنة. وفي ٣١ أيار ١٩٢٦ صدرت مراسيم الوزارة الأولى برئاسة اوغست أديب واستمرت الى الاول من أيار ١٩٢٧. انعكس إعلان الجمهورية اللبنانية عام ١٩٢٦ سلباً على العلاقات السورية- اللبنانية ، مع العلم إن الفرنسيين أعلنوا بدورهم ولادة الجمهورية السورية، غير إن الإعلان عن ولادة جمهوريتين لبنانية وسورية، كان نذيراً لعلاقات متوترة نتيجة علاقات ندية بين بلدين مستقلين كانا على مر التاريخ وخلال أكثر من ١٣٠٠ عام بلداً واحداً وشعباً واحداً، وكان اللبنانيون والسوريون الوجوديون شعروا بأسى عميق نتيجة لهذا الانفصال الرسمي بإعلان الجمهوريتين، لقد حاولت فرنسا استمالة المسلمين إلى جانبها، فكلفت الشيخ محمد الجسر بتأليف الوزارة الجديدة، لكنها وضعت العراقيل في طريقه، مما دعا المفوض السامي دي جوفنيل إلى الاتفاق مع رئيس الجمهورية على تكليف بشارة الخوري المناهض للزعيم الماروني الآخر إميل اده، ولكن تم إرضاء الشيخ محمد الجسر بتكليفه برئاسة المجلس النيابي. وحاولت الحكومة الفرنسية وبسبب سياستها الطائفية العمل على إبعاد الوطنيين والوجوديين عن التعاون مع السلطة الفرنسية، إذ كانت مخاوف فرنسا تتمثل في احتمال أن يؤدي ذلك الى انقسام المسيحيين وتفضيلهم أن يمنحوا أصواتهم الى مسلم على أن يمنحوها لخصم من أبناء ملتهم، ويؤدي ذلك الى نجاح محمد الجسر بالحصول على رئاسة الجمهورية^(٥٦).

تألفت في ١٩ آب ١٩٢٨، وزارة برئاسة ماروني لبناني هو حبيب باشا السعد. وفي عهد هذه الوزارة استمرت أساليب تخويف المسلمين بالمسيحيين

الوطنيين، وذلك في محاولة من السلطات الفرنسية واللبنانية للقضاء على اللغة العربية وتشجيع اللهجة اللبنانية وعدّها لغة رسمية. وفي هذه المدة من عام ١٩٢٨ عقد مؤتمر وحدوي في دمشق برئاسة مفتي طرابلس الشيخ عبد الحميد كرامي بمشاركة الزعيم رياض الصلح ووفود لبنانية وسورية وحدوية عديدة، وشارك فيه بعض النواب اللبنانيين والسوريين والوحدويين، انتهى المؤتمر الى قرار تضمن ما يلي: "يطلب المؤتمر من الجمعية التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية ورفض استمرار تقسيم سوريا ذاتها الى دويلات، ورفض استمرار فصل لبنان عن سوريا"^(٥٧).

استمرت الاتجاهات الطائفية في لبنان في عهد وزارة بشار الخوري التي تألفت في ١٠ أيار ١٩٢٩، مما دعا جبران تويني، وهو احد الوطنيين اللبنانيين، الى مواجهة تلك الاتجاهات، وانتقاد فكرة التعصب وفكرة (نصرنة) أو (مورنة) لبنان، ودافع عن العروبة والقومية العربية^(٥٨). وفي جو الاتجاهات الطائفية والسياسية الضيقة، والمصالح الحزبية، بات تغيير الوزارات أمراً تقليدياً في لبنان، لهذا فقد استقال بشار الخوري وخلفه إميل اده الذي تنبأ له القنصل البريطاني في بيروت ساتو (Satow): "بأن باستطاعته في احد الأيام أن يصبح رئيساً للجمهورية"^(٥٩).

ونظراً للاستياء الوطني من ممارسة رئيس الوزارة إميل اده، ونظراً لمطالب المسلمين التي تم تجاوزها، فقد حجبت الثقة عن الوزارة، وتألقت حكومة جديدة برئاسة اوغست أديب في ٢٥ آذار ١٩٣٠، لكن لا يعني هذا إن ذهنية الحكم اللبناني والفرنسي قد تغيرت بل استمرت الأساليب ذاتها سواء من حيث الأساليب الطائفية أو السياسية. وفي ظل هذه التيارات بدأت عام ١٩٣١ الاستعدادات القوية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية، وكانت المنافسة بين شخصين هما: بشار الخوري وإميل اده^(٦٠).

كان حظ بشارة الخوري للرئاسة أوفر من حظ إميل اده بسبب خصومته مع الرئيس شارل دباس، بينما ذكرت مصادر معينة ان البطريرك الماروني كان يفضل حبيب باشا السعد^(٦١). أما الشيخ محمد الجسر فقد رأى ضرورة ترشيحه لرئاسة الجمهورية، غير أن المفوض السامي أوضح له استحالة انتخابه للرئاسة^(٦٢). ونظراً للمشاحنات السياسية والطائفية بشأن موضوع منصب رئاسة الجمهورية، قام المفوض السامي الفرنسي بحل المجلس النيابي والوزارة، وتثبيت الرئيس شارل دباس رئيساً للجمهورية لأجل غير مسمى، والأمر الثابت إن سبب تعليق الدستور إنما هو الحيلولة دون وصول مسلم لرئاسة الجمهورية اللبنانية^(٦٣)، وفي عام ١٩٣٣ تجدد النشاط الوحدوي بواسطة القوى الوحدوية السورية واللبنانية، فقد عقد مؤتمر وحدوي في دمشق في منزل فارس الخوري^(٦٤)، شاركت فيه المدن الساحلية، انتهى المؤتمر الى المطالبة بتحقيق الوحدة السورية ومن الملاحظه إن موضوع الوحدة السورية كان يطرح بين مدة وأخرى، غير أن تكريس مارونية رئاسة الجمهورية في عهد المفوض السامي الجديد الكونت دي مارتل (Count De Martel)، جعل الموضوع أكثر صعوبة. فقد صدر قرار بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٣٤. وفي هذا العهد تزايدت الثغرات الطائفية بسبب سياسة الدولة، إذ كانت القرارات الطائفية الحكومية امراً واضحاً، ولاسيما بعد أن جدد المفوض السامي مدة رئاسة حبيب باشا السعد سنة أخرى تنتهي في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦. وكان معنى ذلك عدم أخذ بعين الاعتبار للمطالب الإسلامية والمسيحية غير المارونية بالحسبان. وفي ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٦ تسلم الرئيس إميل اده مهام الرئاسة. وفي عهده تزايدت ايضاً حدة التيارات السياسية والطائفية المتصارعة. كما شهد عهده المفاوضات اللبنانية - الفرنسية لعقد معاهدة بين فرنسا ولبنان تحتل فيها فرنسا المركز الاول حتى لو نال لبنان استقلاله، فما كان من القوى السياسية الوحدوية الإسلامية والمسيحية، إلا أن دعت الى عقد مؤتمر في ١٠ آذار ١٩٣٦ برئاسة

سليم علي سلام، وكان الاتجاه العام في المؤتمر يشير الى ضرورة إقامة الوحدة بين لبنان وسوريا^(٦٥). وقام بعض النواب المسلمين بإرسال مذكرة الى الرئيس إميل اده بشأن هذا الموضوع. والنتيجة إن فرنسا وقعت المعاهدة مع لبنان في ظل المعارضة الإسلامية لها^(٦٦)، في الوقت الذي تضمن احد بنود المعاهدة ضرورة المساواة بين الطوائف. على أية حال، فبعد توقيع المعاهدة الفرنسية- اللبنانية، رأت بعض القوى المارونية ضرورة إقامة تدريبات عسكرية علنية في ظل الظروف الطائفية والسياسية، وكانت منظمة الكتائب (Les Phalanges) رائدة في هذا المجال. فممن منتصف تشرين الثاني ١٩٣٦، ابتدأت الكتائب بتدريباتها العسكرية على ملعب (فرن الشباك)، وظهر التحالف الفرنسي- الكتائبي واضحاً عندما طلب مسؤولو الكتائب من قيادة الجيش الفرنسي أن تخصص لهم ضابطاً فرنسياً لتدريب الفرق الكتائبية على التمارين العسكرية. ذكر في حينه أن قيادة الجيش تجاوزت مع هذا الطلب، وان الضابط سيقوم بالمهمة التي انتدب من اجلها^(٦٧). ولما استمر تخوف القوى الإسلامية من ممارسات الدولة اللبنانية وتأييدها للقوى الطائفية، بدأت الأوساط المارونية تشعر بأهمية استمالة المسلمين، فعمد رئيس الجمهورية في الاول من شباط من عام ١٩٣٧ الى إسناد رئاسة الوزارة الى مسلم، فكان ذلك أول مسلم يتسلم رئاسة الوزارة، منذ بداية عهد الجمهورية عام ١٩٢٦. وما إن ابتدأت الحرب العالمية الثانية في الاول من أيلول ١٩٣٩ حتى بادر المفوض السامي الفرنسي غير يال بيو (G. Puau) الى تعليق الدستور اللبناني، وحل المجلس النيابي، وإلغاء المناصب الوزارية دون إن يتعرض للرئيس إميل اده، الذي استمر في الحكم الى عام ١٩٤١. وفي هذه المدة بدأ الصراع الفرنسي- البريطاني وانتقل هذا الصراع بدوره الى القوى اللبنانية، فأصبح إميل اده وكتلته يمثلون المصالح الفرنسية، بينما أخذ بشارة الخوري وكتلته الدستورية يدعمون السياسة البريطانية في المنطقة. وكان لكميل شمعون اليد الطولى في إقامة العلاقات بين بشارة الخوري ومن معه وإشراكهم في بعثة سبيرز

(Spears)^(٦٨). والملاحظ في هذه المرحلة، ولا بد من الإشارة هنا إن بعض الموالين لفرنسا انقلبوا ضدها في هذه المرحلة، غير أن المفوضية الفرنسية لم تفضح أمرهم، إنما أرسلت أوراقها وسجلاتها الى منطقة جبلية، وأحرق ما فيها من أسماء وأسرار^(٦٩). وكان بشارة الخوري وسبيرز والقوى العربية الموالية لبريطانيا ترى ضرورة إجراء انتخابات نيابية في لبنان، لكي تتسنى للبريطانيين ممارسة نفوذهم، والتدخل في الانتخابات والعمل على إنجاز مرشحين موالين للسياسة البريطانية وكان رئيس الجمهورية ألفرد نقاش - وهو ماروني تسلم رئاسة الجمهورية، وكاترو (Catroux) وديغول (De. Gaulle) يعارضون إجراء الانتخابات النيابية بحجة الأوضاع الحربية. وفي عهد حكومة سامي الصلح الجديدة التي تشكلت في ٢٧ تموز ١٩٤٣ تزايد اعتراف الدول باستقلال لبنان الذي سبق وان منحه كاترو (Catroux) للبنانيين شكلاً. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من الدول التي أرسلت ممثلاً لها لدى الحكومة اللبنانية، وهو جورج ودسورث (G. wodsworth) الذي ابدى تأييده لاستقلال لبنان وفسر اعتراف بعض الدول العربية باستقلال لبنان بأنه نهاية للمطالب السورية في لبنان^(٧٠). إن جميع التحركات والاتجاهات السياسية المحلية والعربية والدولية التي شهدتها لبنان منذ أوائل القرن العشرين الى العام ١٩٤٢، كانت مقدمة لعملية تغيير في الاتجاهات السياسية، ولاسيما على الصعيد الرسمي، عندما سينتقل النفوذ من القوى الفرنسية الى القوى البريطانية، مع التشديد على أن الاتجاهات السياسية والطائفية المحلية حافظت على أساليبها وممارساتها التقليدية التي سبق وان درجت عليها القوى السياسية والدينية على السواء.

الخاتمة:

بإمكان المعلومات الواردة في البحث إن توصلنا إلى النتائج الآتية:

- ١- إن التجاذب السياسي الذي أسفرت عنه الثورة العربية التي قادها الشريف حسين بن علي عام ١٩١٦، أدى الى وضع سوريا ولبنان في أتون الصراعات السياسية، إذ انقسمت القوى السياسية في هذين البلدين على نفسها، ولم تكن رؤيتها واضحة بشأن تحديد مواقفها من الدولة العثمانية، وظل الموقف السياسي يحتمل معاداة الدولة العثمانية أو تأييدها، الى أن أعلن الشريف حسين حرباً ضدها مؤيداً الحلفاء في عملياتها العسكرية.
- ٢- لم يلتزم الحلفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم للشريف حسين، وإنما دخلوا إطار المساومات السياسية وعقد المعاهدات والاتفاقيات السرية التي قسموا بموجبها تركة الدولة العثمانية فيما بينهم، فأصبحت سوريا ولبنان من حصة فرنسا، في حين أصبح العراق وفلسطين وشرق الأردن من حصة بريطانيا.
- ٣- أقامت فرنسا في لبنان كياناً جديداً عام ١٩٢٠، واضطر الأمير فيصل بن الحسين الى الاعتراف رسمياً بانفصال لبنان عن سوريا في السادس من كانون الثاني عام ١٩٢٠ بموجب اتفاق سري عقده مع الحكومة الفرنسية ، فأسفر ذلك عن تشكيل ما يسمى بدولة لبنان الكبير.
- ٤ - غدا السياسيون في سوريا ولبنان يعملون من اجل إعادة الوضع الى ما كان عليه لكن بدون جدوى، وظهر في لبنان صراع سياسي على رئاسة الجمهورية، ولاسيما بعد إعلان النظام الجمهوري في لبنان عام ١٩٢٦.
- ٥- انعكس موقع لبنان الجغرافي، والصراعات السياسية حقبة الانتداب الفرنسي على سوريا سلباً، كما أدت التطورات الداخلية في سوريا الى تعميق الانقسام بين البلدين، وكان ذلك مدعاة لان تكون علاقاتها السياسية دون المستوى المطلوب، على الرغم من أن شعبي البلدين عربيين، ويربطهما تاريخ مشترك، وهناك تداخل اجتماعي بين اللبنانيين والسوريين ، إلا أن يد الانتداب الفرنسي أسهمت في جعلهم بعيدين أحدهما عن الآخر، ووصل الأمر بسوريا إلى أن تتدخل في الشؤون اللبنانية ، لا بل إنها احتلتها في السنوات اللاحقة.

- (١) وليد المعلم، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ (التحدي والمواجهة) ، بابل للنشر ، قبرص ، دمشق ، ١٩٨٥، ص ٤ .
- (٢) سليم زعنون، أوضاع سوريا ولبنان في ظل الانتداب الفرنسي، بلا، ١٩٨٧، ص ٦٣ .
- (٣) المصدر نفسه، ص ٦٥ .
- (٤) زين نور الدين زين: الصراع في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت، ١٩٧١، ص ٨٤؛ خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠، بيروت ، ١٩٨٢، ص ٥٧؛ وليد المعلم: المصدر السابق، ص ٦ .
- (٥) تم الاتفاق في دمشق على جعل العلم العربي من أربعه ألوان: اللون الأحمر (علم الثورة العربية)، اللون الأبيض (علم الأمويين)، اللون الأسود (علم العباسيين)، اللون الأخضر (علم الفاطميين)، نقلا عن حسان حلاق ، تاريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٥٢) ، دار النهضة العربية، ط ٣، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٣ .
- (٦) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ١٩٣٨-١٩٦٨، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٥١ .
- (٧) زين نور الدين زين، المصدر السابق، ص ٨٤ .
- (٨) ساطع الحصري، يوم ميسلون، منشورات دار الاتحاد، بيروت، ١٩٤٨، ص ٧٤ .
- (٩) المصدر نفسه، ص ٧٦-٧٧ .
- (١٠) حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٤٣)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٥٦ .
- (١١) صائب سلام، وهل فشل الاستقلال؟ مجلة "المقاصد"، العدد الاول، بيروت، كانون الاول، ١٩٨١، ص ١٦٨ .
- (١٢) بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج ١، ط ٢، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣، ص ٩٤ .
- (١٣) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج ٢، بيروت، ص ٨٧٣-٨٧٨ .
- (١٤) حسان حلاق، مذكرات سليم علي سلام، ص ٥٦ .
- (١٥) أمين الريحاني، ملوك العرب، ج ٢، دار الريحاني للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٥١، ص ٢٢٩ .
- (١٦) زين نور الدين زين، المصدر السابق، ص ١٠٤-١٠٥ .
- (١٧) سليم زعنون، المصدر السابق، ص ٦٦ .

(18) S.H. Longrigg, Syria And Lebanon Under French Mandate, P. 94 (London, 1985).

(١٩) حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨، ص ٤٩-٥٠.

(٢٠) خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ج ١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٠١-١٠٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٢٢) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، ج ٢، مطابع دار الكشف ، بيروت، بيروت، ١٩٥٠.

(٢٣) زين نور الدين زين، المصدر السابق، ص ١٥٣؛ محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب، بيروت، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٢.

(٢٤) خالد العظم، المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٦.

(٢٥) جورج انطونيوس، يقظة العرب، تعريب ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٦٦، ص ٤٠٥؛ خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق، ١٩١٨-١٩٢٠، ص ١١٠.

(26) S.N. Fisher, The Middle East, A history, London, 1960, P.378; E. Rabbath: La Formation Historique Du Liban Politique Et Constitutionnel, Beyrouth, 1973.P 278-288; A. Williams: Britain And France In The Middle East And North Africa, New York, 1968, Pp.20-21.

(٢٧) جورج انطونيوس ، يقظة العرب ، ص ٣٩٩.

(٢٨) يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٠٣؛ زين نور الدين زين ، المصدر السابق، ص ٣١٨.

(٢٩) تألف الوفد الماروني من البطريرك الياس الحويك رئيساً وعضوية: المطران اغناطيوس مبارك، المطران فغالي، المطران شكر الله ، الخوري، اصطفان الدويهي، المطران كيرللس مغبغب عن الروم الكاثوليكي، ملحم إبراهيم شماسة، ثم لاوون حويك؛ ينظر: سليم الزعنون ، المصدر السابق، ص ٧٠-٧١.

(٣٠) تشكلت الحكومة الركابية الاولى: برئاسة رضا الركابي، وعلاء الدين الدروي رئيس مجلس الشورى، رضا الصلح وزير الداخلية، سعيد الحسيني وكيل وزارة الخارجية ، اللواء عبد الحميد قطججي وكيل وزارة الحربية على ان يديرها رئيس أركان الحرب يوسف العظمة، فارس الخوري

وكيل وزارة المالية، جلال الدين زهدي وكيل وزارة الحفانية، ساطع الحصري وزير المعارف، يوسف الحكيم وكيل وزارة التجارة والزراعة والنافعة، اما الوزارة الثانية فقد كانت برئاسة هاشم الاتاسي وتشكلت في ٣ ايار ١٩٢٠. المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٣١) خالد جمال الدين، الحكم الفرنسي في سوريا ولبنان، د.م ، ١٩٨٨، ص ٤٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(33) F.O., 371/22132, From: Syria, To: F.O.,25/March/ 1926, P. 44.

(٣٤) خالد جمال الدين، المصدر السابق، ص ٤٧.

(٣٥) جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص ٤٠٣.

(٣٦) سليم الزعنون، المصدر السابق، ص ٨١.

(٣٧) وليد المعلم، المصدر السابق، ص ٨-٩.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٩.

(٣٩) سليم الزعنون، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٤٠) ينظر: ساطع الحصري، يوم ميسلون ، ص ١٠٣-١٠٤؛ مذكرات خالد العظم، ج ١، ص ١١٥-١١٦؛ جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص ٤٢٣؛ اسعد داغر، مذكراتي على هامش القضية العربية، ص ١٢٤-١٤٥.

(41) See: E. Rabbath, Op. Cit, Pp.347-348;G. Hadde, Revolutions And Military Rule In The Middle East, Vol. 11, Pp.389-380;W. B. Fisher , The Middle East And North Africa, P. 492;S. Fisher, The Middle East Ahisory, P. 409.

(42) E. Rabbath, Op. Cit. P. 352.

(٤٣) الرئيس صائب سلام، وهل فشل الاستقلال، ص ١٦٤.

(٤٤) وليد فارس، التعددية في لبنان ، المطبعة العربية ، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٢٠.

(٤٥) جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص ٤٩٤.

(٤٦) نقلا عن حسان حلاق، التيارات السياسية في لبنان، ص ١١٠.

(٤٧) محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور ، ج ٢، ص ٩٧؛ سامي الصلح، احتكم الى التاريخ ، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣٨.

(٤٨) امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مطبعة عيسى البابي، مصر، بدت، ج ٣، ص ٤١٢-٤١٥؛ محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج ٣، ص ١٠١.

- (٤٩) وليد فارس، التعددية في لبنان، ص ٢٢٣.
- (٥٠) حكمت البير حداد، لبنان الكبير، دار مارون عبود، بيروت، ١٩٨٧، ص ١٧٢.
- (٥١) حسان حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٤٠-١٤٣.
- (٥٢) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ج ٣، ص ٤١١.
- (٥٣) فيليب حتي، لبنان في التاريخ، دار الثقافة، بيروت، نيويورك، ١٩٥٩، ص ٥٩٨.
- (٥٤) يوسف السواد، في سبيل الاستقلال، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧، ج ١، ص ٢٥٦.
- (٥٥) حسان الحلاق، تاريخ لبنان المعاصر، ص ١٤٤؛ addad. Op. cit. vol. 11.p. 391.
- (٥٦) سليم الزعنون، المصدر السابق، ص ٨.
- (٥٧) حسان حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الأربعة، ص ١٦٦.
- (٥٨) جبران تويني، في وضوح النهار، مقالات مختارة، ص ١-٢.
- (٥٩) نقلا عن حسان حلاق، مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة، ص ١٨٩.
- (60) p. rondot, op. cit, in , politics in Lebanon, p. 137.
- (61) Ibid, p. 137.
- (٦٢) باسم الجسر، الميثاق الوطني، ط ٢، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧، ص ٥٦-٥٨.
- (٦٣) يوسف مزهر، تاريخ لبنان، ج ٢، ص ٩٧٧؛ محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرق ومغرب، ص ٣٤.
- (٦٤) أوراق فارس الخوري، الكتاب الاول، نشأة الفارس والثورة العربية، ١٨٧٧-١٩١٨، بيروت، د.ت، ص ٩٣.
- (٦٥) للمزيد من التفاصيل، حسان حلاق: مؤتمر الساحل والاقضية الأربعة، ص ٣٠-٣١.
- (٦٦) صائب سلام، المصدر السابق، ص ١٦٥.
- (٦٧) جلال نقاش تاريخ الكتائب اللبنانية، ١٩٣٦-١٩٤٠، ج ١، بيروت، د.ت، ص ٣٣٢-٣٣٣.
- (٦٨) سامي الصلح، احتكم الى التاريخ، ص ٤٩.
- (٦٩) مذكرات اسكندر الرياشي، بيروت، ١٩٥٣، ص ٢٩.
- (70) s. h. longrigg, op. cit . 324.

قائمة المصادر والمراجع:

اولاً: الوثائق:

الوثائق البريطانية غير المنشورة:

- **Foreign Office: F.O.**

1- F.O., 371/22132, From: Syria, To: F.O.,25/March/ 1926.

ثانياً: الكتب العربية والمعرّبة:

- ١- أمين الريحاني، ملوك العرب، ج٢، دار الريحاني للطباعة والنشر ، بيروت، ١٩٥١.
- ٢- امين سعيد، الثورة العربية الكبرى، مطبعة عيسى البابي، مصر، د.ت، ج٣.
- ٣- أوراق فارس الخوري، الكتاب الاول، نشأة الفارس والثورة العربية، ١٨٧٧-١٩١٨، بيروت، د.ت.
- ٤- باسم الجسر، الميثاق الوطني ، ط٢، دار النهار، بيروت، ١٩٩٧.
- ٥- بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج١، ط٢، الدار اللبنانية للنشر الجامعي، بيروت، ١٩٨٣.
- ٦- جبران تويني، في وضوح النهار، مقالات مختارة.
- ٧- جلال نقاش تاريخ الكتائب اللبنانية، ١٩٣٦-١٩٤٠، ج١، بيروت، د.ت.
- ٨- جورج انطونيوس، يقظة العرب، تعريب ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، دار العلم للملايين ، بيروت، ١٩٦٦.
- ٩- حسان حلاق، دراسات في تاريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٤٣)، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
- ١٠- _____، مذكرات سليم علي سلام، ١٩٣٨-١٩٦٨، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٢.
- ١١- _____، مؤتمر الساحل والاقضية الأربعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣.
- ١٢- _____، تاريخ لبنان المعاصر (١٩١٣-١٩٥٢) ، دار النهضة العربية، ط٣، بيروت، ١٩٨٨.

-
- ١٣- _____، التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣-١٩٥٢، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨.
- ١٤- حكمت البير حداد، لبنان الكبير، دار مارون عبود، بيروت، ١٩٨٧.
- ١٥- خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ج١، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٣.
- ١٦- خالد جمال الدين، الحكم الفرنسي في سوريا ولبنان، بلا، ١٩٨٨، ص٤٣.
- ١٧- خيرية قاسمية: الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠، بيروت، ١٩٨٢.
- ١٨- زين نور الدين زين: الصراع في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت، ١٩٧١.
- ١٩- ساطع الحصري، يوم ميسلون، منشورات دار الاتحاد، بيروت، ١٩٤٨.
- ٢٠- سامي الصلح، احتكم الى التاريخ، بيروت، ١٩٧٠.
- ٢١- سليم زعنون، أوضاع سوريا ولبنان في ظل الانتداب الفرنسي، بلا، ١٩٨٧.
- ٢٢- فيليب حتي، لبنان في التاريخ، دار الثقافة، بيروت، نيويورك، ١٩٥٩.
- ٢٣- محمد جميل بيهم، قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، ج٢، مطابع دار الكشاف، بيروت، بيروت، ١٩٥٠.
- ٢٤- محمد جميل بيهم، لبنان بين مشرق ومغرب، بيروت، ١٩٦٩.
- ٢٥- مذكرات اسكندر الرياشي، بيروت، ١٩٥٣.
- ٢٦- وليد المعلم، سوريا ١٩١٨-١٩٥٨ (التحدي والمواجهة)، بابل للنشر، قبرص، دمشق، ١٩٨٥.
- ٢٧- وليد فارس، التعددية في لبنان، المطبعة العربية، بيروت، ١٩٧٩.
- ٢٨- يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٨٠.
- ٢٩- يوسف السواد، في سبيل الاستقلال، دار الريحاني للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٧، ج١.

٣٠- يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام، ج٢، بيروت، د. م ، د. ت.

ثالثاً: الكتب الأجنبية :

- 1- p. rondot, op. cit, in , politics in Lebanon, p. 137.
- 2- S.H. Longrigg, Syria And Lebanon Under French Mandate, P. 94 (London, 1985).
- 3- S.N. Fisher, The Middle East, A history, London, 1960.
- 4- E. Rabbath: La Formation Historique Du Liban Politique Et Constitutionnel, Beyrouth, 1973.
- 5- A. Williams: Britain And France In The Middle East And North Africa, New York, 1968.
- 6- G. Hadde, Revolutions And Military Rule In The Middle East, Vol.
- 7- W. B. Fisher , The Middle East And North Africa.
- 8- S. Fisher, The Middle East A history.

رابعاً: البحوث والدراسات:

- ١- صائب سلام، وهل فشل الاستقلال؟ مجلة "المقاصد"، العدد الاول، بيروت، كانون الأول، ١٩٨١.

**THE GENERAL SITUATION IN LEBANON
AND ITS REPERCUSSIONS ON SIRIYA**

1918_ 1943

(Situation, Lebanon, Syria)

Dr. FAHAD AMSLAAM ZUGEAR

ALUSTANSIRIYA UNIVERSITY

College of Education

History Department

2013

Baghdad

1434

Summary

SYRIA hasn't been separated from LEBNON and all states of BLAAD AL-SHAAM until the Second World War was finished during ODRUS Truce in 1918 to start the features of tdivision of the Arab World and appearing of the conventions and treaties specially the confidential treaties , first and foremost Saisk-pico agreement in 1916 ,Belfor's promise and other hold agreements between Britain and France that divided the properties of the Ottoman Empire including BLAAD AL-SHAAM.

In 1920 , France started to apply and execute the confidential treaties which was signed during the Great War , then they declared a new state of LEBONON and separating it from Syria ,the Statelets have announced the sectarianism in the Syrian areas and ensured the separation of LEBONAN by the declaration of Republic of LEBONON in 1926 as an independent state , in this time, Britain occupied Palestine , the eastern of Jordan and Iraq directly after the First World War and made these countries under its mandate .

The scientific necessity required to divide the research into introduction, three main titles and conclusion . the first title tackled the declaration of the AL-FAISALIA Government in Damascus and its reflections in Lebanon , the second title tackled the great declaration of Lebanon state in 1920 and its effect on Syria, the third title tackled the emersion of the Lebanese Republic in 1926 and its reflection in Syria .The conclusion includes the most prominent conclusions that have been reached in the research .

The researcher

